تحليل العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)(*)

أ.د. علي نبع صايل
كلية الهدى الجامعة
ali.nabaa@uoalhuda.edu.iq

م. مهى خالد شهاب
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
Maha.khalid@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.6.18

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٥/٢٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٦/٨ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١٢/٣٠

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من نقص في المدخرات المحلية التي تنعكس تأثيرها في النمو الاقتصادي، ولهذا فإن تنمية المدخرات المحلية أمراً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي، ويتميز العراق بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية ولكن حجم استغلالها لازال ضعيفاً ولاستثمار تلك الموارد لابد من تنمية المدخرات المحلية من خلال ايجاد منشآت ادخارية وتفعيل اجراءاتها وايجاد بيئة استثمارية مناسبة.

وتكمن أهمية البحث من كون الادخار عنصراً رئيساً للتراكم الرأسمالي لإحداث النمو الاقتصادي، لهذا استوجب الاهتمام لمعرفة الأساليب التي تعمل على رفع معدلات الادخارات المحلية، بغية زيادة مناسيب التراكم الرأسمالي، من أجل تنمية القطاعات الأساسية في العراق.

يهدف البحث إلى بيان دور الادخار في حفز معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية (كلية)، تساعد في تعظيم تلك الادخارات، في ظل الحاجة الكبيرة لرفع مستويات الاستثمار، من أجل تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

إن من أهم النتائج التي خرج بها البحث ضرورة تشجيع المدخرات والاعتماد عليها لمواجهة المشاكل التي تنتج عن القروض الخارجية، وان هناك علاقة توازنيه بين الادخار وكلاً من (الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي، الصادرات)، وأوضحت بيانات الدراسة بأن متوسط التغير للادخار في العراق بلغ (86.4%) وبلغ النمو المركب للادخار (9.5%) مما يدل على ان العراق يمتاز بمتوسط مرتفع للادخار ونمو مركب كونه يعتمد على الصادرات النفطية.

واختتم البحث بتوصيات عدة أهمها: ضرورة خلق منشآت ادخارية يتم من خلالها تنمية قطاعات اقتصادية ذات جدوى عالية، إذ اثبت البحث بأن زيادة الادخارات لمدة ثلاث سنوات سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي للاستثمارات والتضخم والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وسيحدث بعدها نمواً كبيراً على الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الادخار، النمو الاقتصادي، مؤشرات النمو الاقتصادي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٦) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٤٣-٣٦٠

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحثة الثانية.

Analysis of the relationship between saving and economic growth in Iraq for the period (2004-2020)(*)

Prof.Dr.Ali Nabaa Sayel
Al-Huda University College
ali.nabaa@uoalhuda.edu.iq

Lect. Maha Khalid Shehab
University of Fallujah
College of Business Administration
Maha.khalid@uofallujah.edu.iq

Abstract

Iraq suffer from a lack of domestic savings, which is reflected in economic growth. Therefore, the development of local savings is necessary to achieve economic growth. Iraq characterized by the availability of natural and human resources, but the volume of exploitation of these resources is still modest due to the lack of capital necessary to invest these resources. Local savings must be developed through the creation of savings facilities, activating their procedures and creating an appropriate investment environment.

The importance of the research lies in the fact that saving is a major component of the capital accumulation of economic growth events, in order to increase the levels of capital accumulation.

The data of the study showed that the average change for savings in Iraq amounted to %86,4 the compound growth for savings reached 9,5%, which indicates that Iraq is characterized by a high average savings and a compound growth higher.

And the results of the standard aspect of saving showed a role in influencing the total variables of the research sample in the short and long term.

Key words: Saving, Economic Growth, Indicators of Economic Growth.

(*) The research is extracted from a doctoral dissertation of the second researcher.

المقدمة:

يعّد الادخار ظاهرة اقتصادية كلية وركيزة أساسية من ركائز النمو والاستقرار الاقتصادي، وهو ما دفع الكثير من البلدان على اختلاف توجهاتها الاقتصادية إلى اعتماد السياسات والخطط الكيفية التي يمكن بوساطتها حشد الموارد المتاحة، بما فيها عنصر (رأس المال)، الذي يعتمد على المدخرات المحلية لغرض توظيفها، وبما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقق المعدلات المرغوبة، وهذا الفعل من شأنه أن يرفع مناسيب التكوين لرأس المال الثابت، ويحقق التراكم الأولي لرأس المال، الذي يعد شرطاً ضرورياً للتطور والتقدم الاقتصادي، ويعاني العراق من قلة في رأس المال نتيجة انخفاض مستويات الادخار، وتدني مستويات الدخول، أو التشوه في توزيعه، واصبح من دون أدنى شك أمام خيارات عدة، وجميعها تحمل تكلفة اقتصادية واجتماعية، سواء في الأجل القصير أم الطويل، لكون النمو الاقتصادي يعد ظاهرة في الأجل الطويل (كلاسيكية)، وأن مفاعيل الادخار والاستثمار لا تظهر نتائجها بشكل مباشر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من كون الادخار عنصراً رئيساً للتراكم الرأسمالي ولإحداث النمو الاقتصادي وان تحديد أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في العراق تساعد في الوصول إلى السياسات والوسائل التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بانخفاض مستويات الادخار المتاحة في العراق، مقارنة بالحاجة إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لأسباب عدة تتوزع ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما ينعكس سلباً على جهود الانماء الاقتصادي الذي يحتاجه، لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تواجهه، ولعل أبرزها موضوعات البطالة والتشغيل وزيادة مكونات الإنتاج الحقيقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية: إن النمو الاقتصادي محكوماً بتحركات الادخار المحلي ومستوياته، وبهذا تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة تبادلية وبناء على هذه العلاقة تتبلور الفرضية الفرعية الآتية:

يعد الادخار المحلي أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، في الأجلين القصير والطويل.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان دور الادخار في حفز معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية (كلية)، تساعد في تعظيم تلك الادخارات لاسيّما وأن العديد منها تعاني من انخفاض حصيلة الادخار المحلي، في ظل الحاجة الكبيرة لرفع مستويات الاستثمار، من أجل تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، يمكن أن تساهم في رفع مستوى التشغيل وخفض مستويات البطالة، وزيادة دخول الأفراد.

منهج البحث وأسلوبه:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الأطر المفاهيمية والفكرية للادخار وعلاقته بالنمو الاقتصادي للوصول إلى نتائج تتلاءم وفرضية البحث.

حدود البحث:

١. **الحدود المكانية:** اشتملت عينة البحث على العراق وذلك لبيان أثر الادخار المحلي في النمو الاقتصادي.

٢. **الحدود الزمانية:** تحليل أثر الادخار المحلي في النمو الاقتصادي في العراق، من خلال مؤشرات اقتصادية كلية للمدة (2004-2020).

الدراسات السابقة:

١. دراسة فتحي أحمد علي آدم (2015):

أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان للمدة (1990-2013)

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السودان، وكذلك العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الادخار والنمو الاقتصادي في السودان وهي تخالف النظرية الاقتصادية ووجود علاقة عكسية بين الأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهي توافق النظرية الاقتصادية. وأوصت الدراسة إلى تنمية ودعم القطاع الخاص لزيادة الإنتاج والإنتاجية وضرورة السيطرة على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في السودان وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد السوداني على تمويل المدخرات المحلية.

٢. دراسة موخاس زناقي (2017):

أثر الادخار في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة لحالة الجزائر خلال المدة (1990–2016)

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وعند دراسة السببية اظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين الادخار والنمو الاقتصادي، وهذا يعود إلى ميل الجزائر إلى الاكتناز والعزوف عن الادخار في البنوك لأسباب منها عدم الثقة في البنك وعدم توفر السيولة عند رغبة العميل سحب أمواله، وكذلك تأثير معدل الفائدة المنخفض الذي لا يشجع على الادخار، واوصت الدراسة إلى ان الادخار لا يساهم في تحقيق التنمية الا بشكل ضعيف جداً كما اوضحته النتائج.

المبحث الأول: الادخار:

١-١ مفهوم الادخار:

توجد تعاريف عدة لكلمة ادخار لكنها متفقة فيما بينها في المعنى العام وتختلف في محتويات التعريف وعناصره وحسب وجهة نظر كلٌ منهم ومن هذه التعريفات:

الادخار "هو ذلك الجزء الذي يفيض من الدخل ولا يوجه للاستهلاك وانما يحتفظ به الأفراد من اجل تلبية الحاجات المستقبلية" (خليل، 1994: 47).

وعرف أيضاً "على أنه المبالغ التي يقتطعها الفرد من دخله المعد للتصرف ويحتفظ بها ولا ينفقها على الاستهلاك" (الطاهر وآخرون، 2004: 45).

ويمكن تعريفه "بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك اي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك لأن الادخار في بعض الأحيان يستخدم في عملية الاستثمار، وليس كل جزء لا يستهلك يدخر ربما يكتنز وهذا ما هو موجود في الدول النامية" (مراد، 2006: 18).

مما سبق يتضح ان الادخار هو بانه الجزء المقتطع من الدخل الذي لا يتم انفاقه لمواجهة الظروف الطارئة التي ربما يمر بها الفرد أو المجتمع ويكون في ضرورة عملة نقدية أو أصول أخرى يتم الاحتفاظ بها.

١-٢ عناصر الادخار:

تتكون عناصر الادخار من: (فريح، 18:2015)

١. **الدخل:** للحصول على ادخار لابد من وجود دخل وبصرف النظر عن كونه صغيراً أو كبيراً ولا يمكن للفرد أو الجماعة أو الدولة أن يدخروا إذا لم يكون لديهم دخل جار لأن جزء من هذا الدخل يخصص للادخار.
٢. **المنفعة:** وتعد من أهم عناصر عملية الادخار لأن عملية الاقتطاع لجزء من الدخل ليست الهدف الأساسي في حد ذاتها بقدر ماهي وسيلة إلى الغاية الاسمى من ذلك وهي الاستفادة من ذلك القسم المدخر في المستقبل واللجوء إليه في حال حدوث أي طارئ ومشاكل في المستقبل لا يمكن التكهن بحدودها ومداها.
٣. **الاستثمار:** يعد عنصراً أساساً من أسس عملية الادخار التي لابد لها من توافر هذا الأساس فيها ولا يمكننا اطلاق مصطلح الادخار على آلية الادخار ما لم يحول إلى استثمار ويمكن ان يكون هذا العنصر أيضاً شرطاً مهماً يمكن ان يطلق عليه بمصطلح الادخار الايجابي.

إذن الادخار هو ذلك الجزء الذي يفيض من الدخل ولا يوجه للاستهلاك، وانما يحتفظ به الأفراد من أجل تلبية الحاجات المستقبلية، وقد يوجه نحو الاستثمار وان فكرة الادخار نابعة من الشخص ذاته وتختلف فكرة الادخار من شخص إلى آخر لأنها مرتبطة بمدى وعي الأشخاص بضرورة الادخار لتلبية الاحتياجات المستقبلية ومدى توفر المؤسسات المصرفية وتطورها في أداء الخدمات المصرفية وتشجيع الادخار وتعميق ثقة الأفراد بها، وينشأ من حرص الأنسان على تأمين حاجاته مستقبلاً، فالمستهلك الذي يقوم بادخار جزء من دخله عليه ان يجري توزيعاً عقلانياً بين الدخل الذي يتوجه للاستهلاك الحالي وبين الدخل الذي يوجه للادخار لتلبية احتياجات المستقبل.

١-٣ أنواع الادخار:

يمكن تقسيم الادخار إلى عدة أنواع وكما يأتي:

١. يقسم الادخار حسب طبيعة تكوين المدخرات إلى الادخار الاختياري والادخار الاجباري:

أ. الادخار الاختياري:

هو ادخار متروك لحرية الفرد ووعيه ورغبته في الادخار من دون دافع خارجي يلزمه، ومرتبط بالمصارف المستقبلية للأسرة، وهذا النوع من الادخار مرتبط بعوامل عدة، أبرزها: (العبيدي، 2011 :63)

* تطوير بعض المؤسسات الادخارية وتوسيعها وجودة بعض خدماتها.

* إيجاد الوعي الادخاري عند جمهور المتعاملين عن طريق الحملات الدعائية، وإبراز الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تؤديها عملية الادخار.
* مبدأ الشفافية الذي اعتمدته بعض المؤسسات الادخارية ، والذي عزز الثقة عند المدخرين.

وله وسائل عدة منها:

* الودائع: وهي دائماً تحت تصرف حائزها ولا يحق للبنك وضع قيود أمام صاحبها أثناء السحب ولا يحصل صاحبها على فوائد ولدى البنك القدرة على استعمالها في قروض استثمارية (نور اليقين،2012 :62).
* الحسابات الجارية: يستخدمها الأفراد لتكون حصيلة ادخارية تتحقق منها أهداف محددة، وتتنوع بما يتفق واتجاهات الفرد نفسه عن طريق الاجهزة الادخارية ويحصل الأفراد على فوائد منها وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية (زناقي، 2017: 17).

ب. الادخار الإجباري:

ويقصد به أن يضطر الفرد أو الجماعة إلى الادخار بسبب عامل خارجي (البريشي، 2016: 358) وتكون الحكومات أو الجهات المعنية هي المسؤولة عن قرار الادخار، وفقاً لمقتضيات قانونية، أو وفقاً لمديونيات بنكية ونظراً لتنوع مجالاته واعتماده صفة الاستمرار والثبوت أكسبه أهمية كبيرة ويمكن الحصول على الادخارات الاجبارية من خلال مجموعة من الوسائل التي تقوم بها الدولة مثل الضرائب والتمويل التضخمي والقروض الداخلية وتوسع الادخار الاجباري في العصر الحديث ليشمل ما يأتي: (سليمان، 2016: 17)

* **الادخارات التقاعدية:** هذه الادخارات مهمة لاتساع مجالها وثبوتها واستمراريتها مثل صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
* **ادخار الشركات:** هذا النوع تقوم به الشركات من أجل دعم احتياطاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها من أجل التمويل الذاتي فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.
* **الادخارات عن طريق الضرائب:** تعمل الضرائب على توفير أموال للدولة لتوسيع مجالات الاستثمار في المشاريع الانمائية من ناحية وكذلك من ناحية اخرى تقليل الاستهلاك الخاص وتقليل التبذير.
* **القروض:** وتقسم القروض إلى داخليه أو خارجية وتلجأ الدولة إلى القروض الداخلية بسب انخفاض الادخار الحر وقصور الادخار الاجباري الممثل في الضرائب، كذلك تلجأ الدولة إلى القروض الخارجية بسبب انخفاض التمويل المحلي ورغبة الدولة في تجنب المخاطر الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم رغبتها في فرض ضرائب جديدة.
* **التمويل التضخمي:** يحدث عندما لا تستطيع الدولة توجيه الفائض الاقتصادي في قطاعات الاقتصاد القومي عن طريق الادخار الاختياري أو الادخار الاجباري فإنها تقوم بزيادة وسائل الدفع والائتمان بالعجز لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة التنمية (طوروس، 2010: 178).

ويتضمن هذا النوع من الادخار ما يأتي:

- ادخار لصالح الدولة.
- ادخار ناشئ عن نظام التأمينات الاجتماعية.
- ادخار ناشئ عن الدين العام.

٢. يقسم الادخار حسب نوع المدخرات إلى الادخار العيني والادخار النقدي: (فريح، 2015: 23)

أ. الادخار النقدي:

أموال سائلة (نقدية) وهو يمثل الجانب الأكبر من الادخار وهذا النوع من اكثر الانواع شيوعاً واستخداماً ويكون بصورة اصول نقدية أو بصورة ودائع جارية مثل الودائع الادخارية بأنواعها والتي يمكن ان تحول إلى نقود متى ما يرغب الفرد وفي أي وقت وبكل سهولة.

ب. الادخار العيني:

يكون على شكلين إما بصورة فائض من الزراعة مثل البذور والاسمدة... الخ أو بصورة فائض عمل يمكن ان يستخدم وهو يمثل العمل الاضافي الذي يأخذ شكل الاستثمار الإنتاجي وخير مثال على ذلك التجربة الصينية، إذ اعتمدت على العمل الفائض واستطاعت ان تزيد الاستثمار دون ان تنقص من الاستهلاك الجاري.

٣. يقسم الادخار حسب الحدود الجغرافية إلى الادخار المحلي والادخار القومي: (زناقي، 18:2017)

أ. الادخار المحلي:

ويقصد به مجموع مدِخرات الدولة داخل حدودها أو مجموع ادخار القطّاع العائلي وادخار قطّاع الأعمال وادخار الدولة والمؤسسات والشركات، وتلجأ الدول النامية إلى الادخار المحلي للتمويل لتتجنب مصادر التمويل الخارجية ذات الأعباء المالية الكبيرة والمكلفة والتي تمتد اضرارها للأجيال القادمة ويمثل الادخار المحلي مصدراً مهماً للتمويل في البلدان النامية.

ب. الادخار القومي:

ويقصد به مجموع ما يحصل عليه المواطنون (أصحاب عناصر الإنتاج) من دخول مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية سواء كانوا داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ويمثل ادخارات المواطنين داخل الدولة ومواطني نفس الدولة بالخارج مطروحاً منه مدخرات الاجانب الذين يقيمون في الدولة.

٤. يقسم الادخار حسب مصدر الادخار إلى ادخار الدولة، ادخار المؤسسات وادخار العائلات:

أ. ادخار الدولة:

يعد الحجر الأساس لتطور جميع الاقتصادات ولاسيما الاقتصادات ذات النهج الرأسمالي، كونها تعتمد على التراكم الرأسمالي في تمويل استثماراتها المحلية والخارجية وتمثل الدخول المستحصلة للدولة من واردات التجارة الدولية، والضرائب المفروضة على المواطنين أو أي أنشطة اقتصادية أخرى، ويمثل ادخار الدولة الفرق بين الايرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض يوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الايرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإن تمويله يتم عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الاخرى مثل القروض أو ضخ نقود جديدة (التمويل بالعجز) وتعمل الحكومة دائماً إلى تنمية مواردها بالضغط على نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة (ادم، 2015: 36).

ب. الادخار العائلي:

للادخار العائلي دورٌ مهمٌ في عملية النمو الاقتصادي ويمثل الفرق ما بين الدخل المتاح (بعد طرح كل من الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع، ومعظم الدول النامية تعاني من انخفاض الادخار العائلي بسبب انخفاض معدل دخل الفرد، فضلاً عن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك كما ان انخفاض الادخار العائلي يكون بسبب عوامل اخرى متمثلة في "أسعار الفائدة، التضخم، مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، والرغبة في حيازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل أو لبلوغ مستويات معيشية معينة" وان انخفاض حجم الدخول يعيق توليد المدخرات وهذه تعد إحدى مشاكل الادخار في البلدان النامية أذ يمثل الادخار العائلي نسبة هامة من الادخار المحلي والمتكون من ما يأتي: (مراد، 25:2006)

* المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشؤها الهيئات والمؤسسات، وتتميز هذه المدخرات بالإلزامية والاستقرار.
* الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد التي يحتفظ بها في صورة نقود أو كأصول أخرى، كالحلي والمجوهرات، أو على شكل ودائع ادخارية لدى صناديق التوفير والاحتياط والبنوك التجارية.
* الاستثمار المباشر والمتمثل في اقتناء الأراضي والمزارع والمساكن، كونه يصاحب الاستثمار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.
* سداد الديون مقابل التزامات أخرى.

ويتخذ الادخار العائلي أشكالاً عدة كحيازة أهل الريف للحيوانات والأراضي مثلا أو شراء أهل المدن للعملات الأجنبية والمعادن النفيسة، شراء الاسهم والسندات، أو شهادات الاستثمار في صناديق التوفير وعقود التأمين على الحياة، أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي وشركات توظيف الأموال.

٥. يقسم الادخار من وجهة النظر المحاسبية إلى قسمين هما: (ادم، 30:2015)

أ. تجديد ما يستهلك من المعدات الرأسمالية نتيجة استخدامها في العملية الإنتاجية.

ب. تكوين معدات رأسمالية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

٦. يقسم الادخار من حيث أثر الادخار إلى ادخار ايجابي وادخار سلبي: (البريشي، ٢٠١٦: ٣٦٠-٣٦١)

أ. ادخار ايجابي:

وهو الادخار الذي يتم ضخ الأموال من خلاله في الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمجتمع والأمة من خلال توجيهه إلى مشاريع استثمارية نافعة للمجتمع وللأفراد، كبناء المصانع التي تؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة، مما يسهم في رفد اقتصاد البلد، ومحاربة البطالة، ومحاصرة جيوب الفقر وهذا النوع من الادخار هو ادخار إيجابي؛ لأن آثاره الإيجابية تنعكس على الفرد، والجماعة، والدولة، والأمة من خلال تحريك عجلة الاقتصاد، وما يتبع ذلك من فوائد عديدة تعود على الدولة وعلى رعاياها أفراداً أو جماعات.

ب. ادخار سلبي:

وهو ادخار الذي لا يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وإنما يكون الادخار فيه من أجل الادخار فقط، كمن جمع الأموال وكدسها دون أن ينفق منها لا على الجوانب الاستهلاكية، ولا على (٣٥٠)

الجوانب الاستثمارية، فادخار هذا المدخر ليس له فوائد، وليس فيه نفع يفيد البلد، بل إن له آثاراً سلبية من خلال حجز جزء كبير من المدخرات، والمبالغ النقدية عن المشاركة في النشاط الاقتصادي.

١-٤ أهداف الادخار وأهميته:

لارتفاع مستوى الادخار في الاقتصاد دوراً مهماً كثيراً كونه يوفر رأس المال للقطاعات لغرض زيادة قدرتها الإنتاجية وارتفاع إيراداتها. إن الغاية من الادخار هو تحسين المستوى المعاشي وتوفير احتياطي لتأمين الاحتياجات المستقبلية، ولا تختلف أهمية الادخار سواء كان على مستوى الأفراد أو المجتمع كون الفرد يقوم بعملية الادخار لمواجهة الأمور الطارئة، وكذلك لتلبية الاحتياجات المستقبلية اما بالنسبة للمجتمع فإن الادخار "يساعد على وصول الاقتصاد القومي لمرحلة النمو الذاتي من خلال مساهمته في عملية التنمية الشاملة كعامل من العوامل الأخرى التي تساعد على تحقيقها كالأيدي العاملة الفنية والمدربة والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة والمستوى التكنولوجي والمناخ السياسي والاجتماعي، وكذلك تبرز أهمية الادخار في تخفيف الضغوط التضخمية من خلال الحد من الاستهلاك وبالتالي التخفيف من الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار النقدي" (العيسي وابراهيم، 2006: 232).

ويمكن أن نوجز أهمية الادخار على النشاط الاقتصادي بما يأتي: (فريح، 2015:19-20)

١. تحقيق المزيد من النمو في معظم مجالات التنمية، إذ يختلف عن الاستثمار الجديد الذي يؤدي إلى الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.
٢. السماح للسلطات بتمويل مشروعاتها التنموية.
٣. تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد لأن الأموال المدخرة موجهة نحو الاستثمار.
٤. الحد من موجات ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة في عرض السلع والخدمات.
٥. خلق تنمية اجتماعية كالحد من البطالة وتحسين نوعية الخدمات والادخار يهدف إلى تحقيق الاستثمار.
٦. الحد من الاستهلاك الترف والبذخ وهذا يؤدي إلى استقرار اجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية.

ويلعب الادخار لدى الأفراد دوراً مهماً، إذ تعدُ هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل، لذلك فإنهم إما أن يقوموا بإيداعها أو باستثمارها في أي وعاء من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية للحصول منها على العوائد، أو أنهم يقومون بإنفاقها لمواجهة احتياجاته المتزايدة أو أنهم يزيدون به مدخراتهم واستثماراتهم وتوجه الدولة هذه المدخرات إلى الإنفاق على مشروعات جديدة لكي تساعد على زيادة دخول الأفراد وتفتح لهم آفاقاً جديدة وفرصاً أكبر للعمل والخدمة وتعمل تلك المشروعات الجديدة على توفير سلع وخدمات جديدة للفرد بأسعار أفضل.

١-٥ الأهمية الاقتصادية للادخار:

الادخار وسيلة من وسائل تمويل الاستثمارات وهو يؤدي دوراً في مواجهة الازمات الطارئة وتقع مسؤوليته على الاسرة والدولة وعن طريقه يمكن تلبية حاجات الأفراد الانية والمستقبلية ويمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للادخار كالاتي: (زيتوني، 2011:57)

١. يحقق أرباح وعائدات تبني الاقتصاد الوطني كون الأموال المدخرة توجه نحو الاستثمار.
٢. يحارب التضخم وزيادة عرض النقود.

٣. امتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات كونه موجه للاستثمار.
٤. الحد من الاستهلاك غير الضروري ويؤدي إلى استقرار اجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية يوفر التمويل لمشروعات التنمية الاقتصادية بدون زيادة الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة التضخم.

المبحث الثاني: النمو وبعض المؤشرات الاقتصادية في العراق:

٢-١ مفهوم النمو الاقتصادي:

يعدُ النمو الاقتصادي من المواضيع المهمة التي يجب التركيز عليها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وقد أولت البلدان النامية أهمية كبيرة له مستفيدة من تجارب البلدان المتقدمة للوصول إلى النمو الاقتصادي المطلوب، كما أن النمو الاقتصادي يمثل أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها لتحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات، ويعد مؤشراً من مؤشرات الرخاء والرفاهية وهناك عدد من التعاريف التي وضعها الاقتصاديون ومنها "الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج" (الفتلاوي وحسن الزبيدي، 2009: 36).

وعرف أيضاً على انه "جهد مبذول للارتفاع بالدخل الحقيقي ارتفاعاً تراكمياً عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداماً أكفأ وأشمل لرفع الدخل القومي بمعدل اكبر من معدل زياد السكان" (القريشي، 135:2010)، وأشار الاقتصادي (S.Kuznet) في كتابه عن النمو والهيكل الاقتصادي ان النمو هو "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع متنوعة بشكل متزايد للسكان وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكييف المؤسساتي والإيديولوجي المطلوب لها" (Todar,2003:85).

وتم تعريف النمو الاقتصادي بمفهومين الأول كمفهوم إجمالي وهو ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي والثاني هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي يحدد مستوى المعيشة (Dilts,2006:30).

كما عرف أيضاً "زيادة حاصلة في الطاقات الإنتاجية لبلد لحصول زيادة في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطوير تعبئة الإنتاج" (هوشيار، 2005: 347).

٢-٢ علاقة الادخار بالنمو:

للادخار علاقة قوية بالنمو الاقتصادي وهذا ما اكدت عليه الأدبيات الاقتصادية، إذ توجد علاقة ايجابية قوية بين معدلات الادخار ومعدلات النمو الاقتصادي التي يحققها المجتمع (Mecahrem,2012:178)، وقد وضحت هذه العلاقة من خلال العديد من الدراسات الاقتصادية، فقد أشارت النظرية الكلاسيكية إلى أهمية تكوين رأس المال (الأرباح) واعتبروه المحرك الاساسي لعملية النمو الاقتصادي، وان زيادة الادخار تؤدي إلى رفع معدلات تكوين راس المال وزيادة حجم الناتج الكلي (الفلاحي، 57:2009)، وترى ان أساس النمو هو التراكم الرأسمالي ويمكن زيادة حجمه عن طريق زيادة الادخار وهذه المدخرات تستعمل في الاستثمارات، وبذلك سوف يزداد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي ودعا إلى ضرورة ترشيد الاستهلاك وإشارة مفكري المدرسة النيوكلاسيكية ان امتناع المستهلكين من شراء منتج لا يؤثر على مستواهم المعاشي وانما يرفع من اكتنازهم، وأكد فالراس وان سعر الفائدة يعمل على التوازن بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي يوضح، فالراس ان المدخرين يقومون بتقسيم دخولهم إلى قسمين القسم الاول يتم انفاقه لشراء السلع

الاستهلاكية والقسم الثاني يتوجه نحو شراء رؤوس أموال جديد، وهذا ما يمثل الادخار وان لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد التي توجه نحو شراء اصول جديدة وان سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي فعند ارتفاع أسعار الفائدة يقوم الفرد بتقليل انفاقه على السلع الاستهلاكية والتوجه نحو زيادة الادخار مستفيداً بذلك من سعر الفائدة المرتفع والذي يتغير بصورة مستمرة إلى ان يتم تحقيق التعادل او التساوي ما بين الاستثمار الكلي والدخل الكلي (زيتوني،15:2011).

أما مارشال فهو يرى ان حجم الاحتياطات النقدية يتأثر بعاملين مهمين وهما (الدخل والثروة) وان سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس في السوق وان هذا السعر يعمل على التوازن بين كلُ من الطلب الكلي والعرض الكلي لرأس المال فعندما يكون الطلب الكلي على رأس المال أكبر سوف يرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ليصل حالة التعادل مع العرض الكلي واهم ما توصلت اليه النظرية النيوكلاسيكية مادام الاقتصاد في حالة تشعيل كامل وللدخل القدرة على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الادخار وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي تحقيق عمليه النمو الاقتصادي (المتيم وامانى، 2020: 158).

ترى النظرية الكينزية ان سعر الفائدة غير قادر على تحقيق التفاوت بين الطلب الكلي والعرض الكلي لراس المال، إذ تؤكد على ان زيادة الادخار معناه انخفاض الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فإن المستثمرين سوف يخفضون طلبهم على رؤوس الأموال، وتوضح هذه النظرية ان كلا من قرارات الاستثمار والادخار تكون من قبل قسمين مختلفين ولكل فئة دوافع مختلفة تماماً عن الفئة الاخرى وان دوافع للادخار تكمن في (شراء سلعة في المستقبل، والاحتياط لأي ظروف طارئة لضمان توفير الاحتياجات المستقبلية) أما دوافع الاستثمار فيتخذها اصحاب رؤوس الأموال لاستثمار أموالهم في مشاريع يختارونها.

وقد انتقد كينز التوازن بين الادخار والاستثمار وهو ما كان مفترضاً بحسب الفروض الكلاسيكية استناداً لحيادية النقود يرى كينز ان حجم الاستثمار لا يكون بالضرورة مساوياً لحجم الادخار لان عملية الادخار هي غير عميلة الاستثمار وان المدخر غير المستثمر وان الحوافز على الادخار غير الحوافز على الاستثمار وبينوا ان الأموال المدخرة تتعادل مع الأموال المستثمرة عن طريق الدخل القومي وليس سعر الفائدة (خالدية،606:2017).

اهتمت النظرية بالعوامل النفسية المرتبطة بالاستهلاك والادخار واطلق عليها اسم العوامل الذاتية وهي العوامل المرتبطة بذات الفرد والتي تؤثر على سلوكه الشخصي فعند قيامه بتقسيم دخله بين الاستهلاك والادخار يكون تحت تأثير هذه العوامل النفسية مثل رغبته في ادخار جزء من دخله لتحسين وضعه المالي في المستقبل او لمواجهة الظروف الطارئة وغيرها.

تؤكد هذه النظرية ان الحكومة يجب ان تكون مستقرة لاتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهم يعتقدون ان الاقتصاد الخاص لا يحقق التوظيف الكامل لأن التغيرات في توقعات الاعمال ينتج عنها ذبذبات عدم الاستقرار في الادخار ومن ثم الاستثمار، وان قوى التصحيح الذاتي ضعيفة لان السوق غير مكتملة وتؤدي إلى تخفيض مرونة الأسعار والاجور، إذ ترك الاقتصاد لوحده فانه سوف يحقق الاستفادة بعد مدة من الزمن وبخطوات بطيئة وان صانعي السياسات يجب ان يتدخلوا عندما يظهر في الاقتصاد علامات التراجع ويعتقد اصحاب هذه النظرية ان الاقتصاد القومي يكون مهيأ للركود عندها تهبط ثقة رجال الاعمال بالسياسة الاقتصادية وينتقل منحنى الطلب نحو الاسفل وعليه فانهم يفضلون التدخل الحكومي لزيادة الطلب من خلال زيادة الانفاق وتقليل الادخار (خليل، 1994: 76).

تؤكد هذه النظرية ان المقدار الذي يوجه من دخل الفرد نحو الاستهلاك والادخار يتغير حسب فترات حياته ففي فترة الشباب يكون حجم الاستهلاك كبيراً، وقد يتجاوز مقدار دخله مما يجعله يلجأ احياناً إلى الاقتراض او الاعتماد على الاعانات بينما يتغير حجم الاستهلاك كلما تقدم في العمر ففي متوسط عمره يكون حجم الاستهلاك منخفضاً، إذ يوجه اكبر جزء من الدخل نحو الادخار لأنه يحاول ان يحافظ على مستوى استهلاك مستقر وادخار اكبر جزء من الدخل ليستفيد منه في حياته القادمة أي مدة التقاعد لان في تلك الفترة يكون اعتماده على المدخرات لإشباع حاجاته.

وترى نظرية التوقعات ان هناك نوعين من الكميات الاقتصادية الكلية وهي كمية اقتصادية محققة وكمية اقتصادية متوقعة، وهذا معناه ان هناك ادخاراً محققاً وهو نتاج القرارات الماضية للجماعة وادخار متوقع والمقصود به الادخار المراد تحقيقه، كما انه لا يوجد ما يستلزم تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع لان قرارات الاستثمار التي يأخذ الأفراد دوافعها للادخار تختلف عن دوافعها للاستثمار (الجنابي، 2017: 24)، وقد يختلف الاستثمار عن الادخار نتيجة الائتمان المصرفي أو وجود ارصدة نقدية عاطلة يمكن ان تحدث تعادل بين الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق فحسب، وانما على مستوى الانفاق القومي المرغوب من جهة وعلى الإنتاج من جهة أخرى أي ان السياسة الاقتصادية يجب ان تنطلق من واقع النشاط الاقتصادي الذي يؤسس للمستقبل ثم تبنى عليه مستقبل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بما يفيد للتوصل إلى سياسة اقتصادية تساهم في تحسين النشاط الاقتصادي سواء في رفع حجم الناتج ورفع حجم العمالة واستقرار الأسعار، وبالتالي تساهم في استثمار المدخرات بدلاً من اكتنازها (كمال، 2014: 134).

٢-٣ بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق:

٢-٣-١ تطور الادخار المحلي والاستثمار والناتج المحلي في العراق خلال الفترة (2004-2020):

الجدول (1) مستويات الادخار والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2004-2020) مليون دينار

السنة	الادخار 1	معدل التغير السنوي% 2	الاستثمار 3	معدل التغير السنوي% 4	نسبة الادخار/ الاستثمار 5	الناتج المحلي الإجمالي 6	معدل التغير السنوي% 7	نسبة الادخار / الناتج% 8	نسبة الاستثمار / الناتج% 9
2004	1387579.7	-----	3682390.5		37.6	101845262.4	----	1.3	3.6
2005	8228016.8	492.9	11788961.4	26.4	69.7	103551403.4	1.6	7.9	11.3
2006	19119446.4	132.3	17831126.8	-87.4	107.2	109389941.3	5.6	17.4	16.3
2007	18480742.0	-3.3	7530500	41.3	245.4	111455813.4	1.8	16.5	6.7
2008	41710145	125.6	21263968	37.5	196.1	120626551.71	8.2	34.5	17.6
2009	2353657.9	-94.3	12418985.2	-1.3	18.9	124702075	3.3	1.8	9.9
2010	15766720.1	569.8	26558090.2	-1.9	59.3	132687028.6	6.4	11.8	20.0
2011	42416223.4	169.0	27379586.9	1.3	154.9	142700217	7.5	29.7	19.1
2012	40390900.8	-4.7	35033925.9	16.3	115.2	162587533.1	13.9	24.8	21.5
2013	52311773.5	29.5	50285093.8	-15.2	104.0	174990175	7.6	29.8	28.7
2014	38908708.4	-25.6	54701738.7	54.1	71.1	178951406.9	2.2	21.7	30.5
2015	18637749.0	-52.0	45528386	3.3	40.9	183616252.1	2.6	10.1	24.7
2016	18692103.9	0.2	26112655.9	-10.7	71.5	208932109.7	13.7	8.9	12.4
2017	34633301.2	85.2	32004040.3	-6.9	108.2	205130066.9	-1.8	16.8	15.6
2018	47557238.3	37.3	28147380.7	60.2	168.9	202776268.9	-1.1	23.4	13.8
2019	52943035.0	11.3	31944571.6	13.9	165.7	211789774.7	4.4	24.9	15.0
2020	50823800	-4.0	37883467.2	-11.6	134.1	188112265.8	-11.1	27.0	20.1
المجموع	504361141	1469.2	470094869	119.3	1868.7	2663844146	64.8	309.3	286.8
المتوسط	29668302	86.4	27652639	7.0	109.9	156696714	3.8	18.1	16.9
النمو المركب	%9.5		%7.8			%5.1			

المصدر:

- العمود 1,3,6 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
- تم استخراج معدل التغير السنوي بموجب الصيغة الاتية: $R=Y_t - Y_{t-1}\backslash Y_{t-1}$، إذ ان R: معدل التغير السنوي، Y_t:قيمة المتغير في السنة الحالية، Y_{t-1}: قيمة المتغير في السنة السابقة.
- تم استخراج النمو المركب بموجب الصيغة الآتية: $LnY = LnA + rt$، إذ أن Y المتغير المطلوب احتساب معدل نموه السنوي، A: الحد الثابت، r: معدل النمو السنوي، t الزمن.
- العمود 9 ,8,7,5,4,2 من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

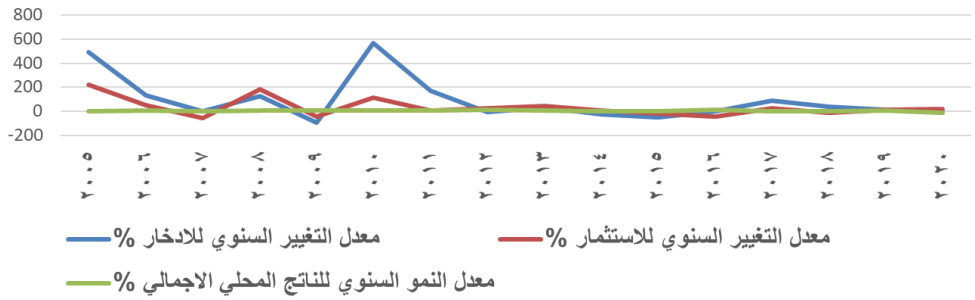

الشكل (1) معدلات التغير السنوي للادخار والاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2005–2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

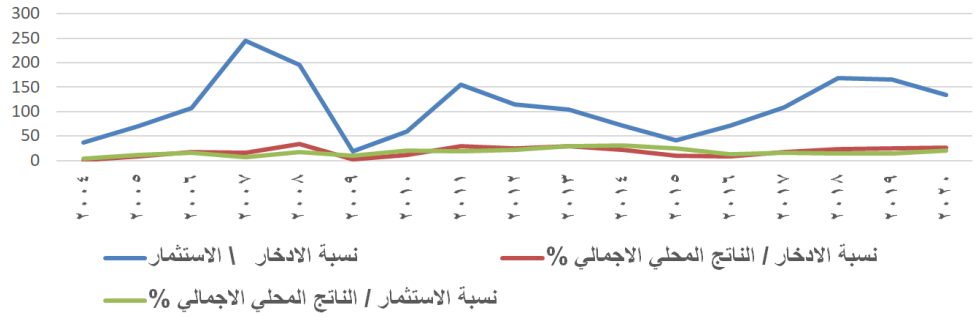

الشكل (2) نسبة مساهمة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من (2004–2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

٢-٢ تطور الدخل القومي خلال الفترة (2004-2020):

يوضح الجدول (2) مقدار الدخل القومي ومعدل نموه وعدد السكان ومعدل نموه ومن ثم احتساب حصة الفرد من الدخل ويمثل الدخل القومي الإجمالي قيمة الناتج مضافاً إليه دخل المقيمين في الخارج مطروحاً منه الدخل المكتسب للمقيمين في الداخل وتشير البيانات ان الدخل القومي في العراق بلغ (89769309.4) مليون دينار عام 2004 ثم اخذ بالزياد حتى عام 2019، إذ بلغ (202239223) مليون دينار ثم انخفض عام 2020 إذ بلغ (195252126) وبمتوسط بلغ (144347813) خلال مدة الدراسة وقد حقق الدخل معدل تغير سنوي موجب باستثناء عامي 2018 2020، إذ بلغ معدل التغير السنوي قيمته سالبة (3.2-%، 3.4-%) وكان متوسط التغير السنوي للدخل (4.7%) ونموه المركب بلغ (5.6) فيما بلغ متوسط معدل التغير للسكان (2.4%) والنمو المركب للسكان (2.3%)، أما فيما يخص العمود (5) الذي يوضح حصة الفرد من الدخل القومي نلاحظ بأن حصة الفرد اخذت بالزيادة، إذ بلغت (3307.6) ألف دينار عام 2004 ثم انخفضت إلى (4854.3) الف دينار عام 2020 بسبب الجائحة وبلغ متوسط حصة الفرد من الدخل القومي خلال مدة البحث (4229.0) الف دينار ويوضح الشكل البياني متغيرات الجدول.

الجدول (2) الدخل القومي وعدد السكان للعراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الدخل القومي مليون دينار 1	معدل التغير السنوي % 2	عدد السكان مليون نسمة 3	معدل التغير السنوي % 4	حصة الفرد من الدخل بالاف 5
2004	89769309.4		27139585	------	3307.6
2005	92658377.2	3.2	27962968	3.0	3313.6
2006	97766772.5	5.5	28810441	3.0	3393.4
2007	100100817	2.3	29682080	3.0	3372.4
2008	113417518	13.3	30577798	3.0	3709.1
2009	114952920	1.3	31664466	3.5	3630.3
2010	119906229	4.3	32400205	2.3	3700.7
2011	126225948	5.2	33088782	2.1	3814.7
2012	145317821	15.1	33725178	1.9	4308.8
2013	155757241	7.1	34304693	1.7	4540.4
2014	159537168	2.4	34819301	1.5	4581.8
2015	164176733	2.9	35212600	1.1	4662.4
2016	188814115	15.0	36169123	2.7	5220.3
2017	197228377	4.4	37139519	2.6	5310.4
2018	190792127	-3.2	38124182	2.6	5004.4
2019	202239223	5.9	39127889	2.6	5168.6
2020	195252126	-3.4	40222503	2.7	4854.3
المجموع	2453912822	81.3	570171313	39.8	71893.2
المتوسط	144347813	4.7	33539489	2.4	4229.0
نمو مركب	%5.6		%2.3		

المصدر:
- العمود 3 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية الحسابات القومية.
- العمود 1 وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.
- العمود 2،4،5 من عمل الباحث بالاعتماد بيانات الجدول.

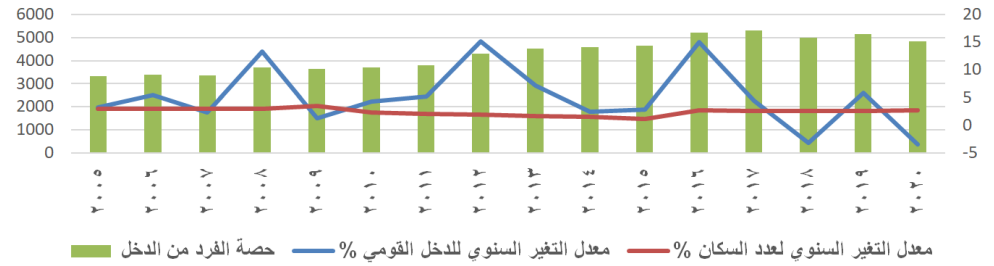

الشكل (3) معدلات التغير للدخل وعدد السكان وحصة الفرد من الدخل في العراق للمدة (2005-2020)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٢-٣-٣ أثر الادخار على كلا من الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الدخل القومي في العراق للمدة (2004-2020):

يعد الادخار من الاستراتيجيات التي يتبعها العرق لضمان تمويل نسبة من استثماراتها ونشاطاتها الاقتصادية المختلفة اذ تعمد إلى احتجاز جزء من أرباح مشروعاتها وحصيلة الضرائب التي تحددها الدولة على السلع والخدمات المستوردة والمنتجة محلياً ويتحقق الادخار بالفرق بين الايرادات الحكومية ونفقاتها وتعمل الحكومة على تنمية وارداتها وتقليل انفاقها بغية تحقيق فائض يوجه لصالح نشاطها الاقتصادي أو تودعه كاحتياطات لمواجهة ما يطرأ من عجز في موازناتها العامة. وعليه فإن الادخار له تأثير على متغيرات الدراسة وكذلك يتأثر بها (جدي، 8:2005) وسيتم بيان تأثير الادخار على بعض المتغيرات التي لها أثراً على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020) وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) أثر الادخار على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والدخل القومي في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنوات	الادخار 1	معدل التغير% 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	معدل التغير % 4	الاستثمار 5	معدل التغير % 6	الدخل القومي 7	معدل التغير % 8
2004	1387579.7	-----	101845262.4	----	3682390.5	------	89769309.4	
2005	8228016.8	492.9	103551403.4	1.6	11788961.4	220.1	92658377.2	3.2
2006	19119446.4	132.3	109389941.3	5.6	17831126.8	51.2	97766772.5	5.5
2007	18480742.0	-3.3	111455813.4	1.8	7530500	-57.7	100100817	2.3
2008	41710145	125.6	120626551.71	8.2	21263968	182.3	113417518	13.3
2009	2353657.9	-94.3	124702075	3.3	12418985.2	-41.5	114952920	1.3
2010	15766720.1	569.8	132687028.6	6.4	26558090.2	113.8	119906229	4.3
2011	42416223.4	169.0	142700217	7.5	27379586.9	3.0	126225948	5.2
2012	40390900.8	-4.7	162587533.1	13.9	35033925.9	27.9	145317821	15.1
2013	52311773.5	29.5	174990175	7.6	50285093.8	43.5	155757241	7.1
2014	38908708.4	-25.6	178951406.9	2.2	54701738.7	8.7	159537168	2.4
2015	18637749.0	-52.0	183616252.1	2.6	45528386	-16.7	164176733	2.9
2016	18692103.9	0.2	208932109.7	13.7	26112655.9	-42.6	188814115	15.0
2017	34633301.2	85.2	205130066.9	-1.8	32004040.3	22.5	197228377	4.4
2018	47557238.3	37.3	202776268.9	-1.1	28147380.7	-12.0	190792127	-3.2
2019	52943035.0	11.3	211789774.7	4.4	31944571.6	13.4	202239223	5.9
2020	50823800	-4.0	188112265.8	-11.1	37883467.2	18.5	195252126	-3.4
المجموع	504361141	1469.2	2663844146	64.8	470094869	534.7	2453912822	81.3
المتوسط	29668302	86.4	156696714	3.8	27652639	31.9	144347813	4.7
نمو مركب	%9.5		%5.1		%7.8		%5.6	

المصدر:

- العمود 1،3،5 وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية لسنوات متفرقة.
- العمود 7 وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.
- العمود 2،4،6،8 من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول.

يوضح الجدول (3) مستويات الادخار والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والدخل القومي ففي عام 2004 بلغ معدل الادخار (1387597.7) وبلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (10184562.4) وبلغ معدل الاستثمار (3682390.5) وبلغ الدخل القومي (8979309.4) وفي عام 2005 بلغ معدل التغير السنوي للادخار (492.9%) وبلغ معدل التغير السنوي للناتج (1.6%) ومعدل التغير السنوي للاستثمار (220.1%) ومعدل التغير السنوي للدخل (3.2%) ويتضح ان معدل التغير في الادخار كان كبيراً بسبب زيادة الصادرات النفطية بعد الاحتلال الغاشم للبلد، مما انعكس على المتغيرات الاخرى المشار اليها في الجدول وفي عام 2007 انخفض معدل التغير السنوي للادخار، إذ بلغ (3.3-%) وذلك لانخفاض المدخرات بسبب المقاومة العراقية للاحتلال وتوقف ضخ كميات كبيرة في النفط وانشغال الحكومة بالتصدي للمقاومة وايقاف تأثيراتها مما انعكس بشكل كبير على الادخار والمتغيرات الاخرى، إذ انخفض معدل التغير السنوي للناتج إلى (1.8%) وانخفض معدل التغير السنوي للاستثمار، إذ بلغ (57.7-%) وانخفض معدل التغير السنوي للدخل القومي، إذ بلغ (2.3%) لنفس العام وان انخفاض المدخرات له أثر واضح على المتغيرات الاقتصادية وفي عام 2008 ارتفع معدل التغير السنوي للادخار بسبب زيادة الصادرات العراقية، إذ بلغ (125.6%) وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل التغير السنوي للناتج (8.2%) وللاستثمار (182.3%) وللدخل القومي (13.3%) وفي عام 2009 انخفض معدل التغير السنوي للادخار إلى (94.3-%)، مما انعكس على المتغيرات الأخرى بسبب الأزمة العالمية التي حدثت في امريكا وانعكاساتها على البلدان وحدث ارتفاع لمعدلات المتغيرات الاقتصادية لعام 2010 بسبب غياب الازمة العالمية وزيادة أسعار النفط المصدرة وحصول ارتفاعات في الادخار ومتغيرات البحث، أما في عام 2011 انخفض معدل التغيرات السنوي للادخار إلى (169.0%) بينما كان في عام 2010

(569.8)، وهذا الانخفاض أدى إلى انخفاض معدل التغير السنوي للاستثمار، إذ بلغ (3.0%) وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين الادخار والاستثمار بينما ارتفع معدل التغير السنوي للناتج، إذ بلغ (7.5%) ومعدل التغير السنوي للدخل القومي (5.2%) لنفس العام مما يدل على عدم تأثر الناتج والدخل القومي بانخفاض الادخار نتيجة لحصول زيادة بالإنفاق وتقليص الدولة لادخاراتها لمواجهة الازمات التي تعصف بالبلد، أما في عام 2013 ارتفع معدل التغير السنوي للادخار، إذ بلغ (29.5%) ومعدل التغير السنوي للاستثمار (43.5%) بينما انخفض معدل التغير السنوي للناتج، إذ بلغ (7.6%) وانخفض معدل التغير السنوي للدخل القومي (7.1%) بسبب الحرب ضد الإرهاب وتراجع أسعار النفط وحدوث أزمة 2014 التي انعكست إلى حصول معدل تغير سلبي للادخار بلغ (25.6-%) وحدوث انخفاض في معدلات تغير كلاً من الناتج والاستثمار والدخل القومي، وفي عام 2017 ارتفع معدل التغير السنوي للادخار، إذ بلغ (85.2%) بينما بلغ عام (0.2%) 2016، وهذا الارتفاع أدى إلى ارتفاع معدل التغير السنوي للاستثمار، إذ بلغ (22.5%) وذلك بسبب تحرير المحافظات التي كانت تحت سيطرة داعش واقامة مشاريع لإعمار تلك المحافظات بينما انخفض معدل التغير السنوي للناتج، إذ بلغ (1.8-%) وبلغ معدل التغير السنوي للدخل القومي (4.4%) بسبب انخفاض أسعار النفط وتوقف عدد كبير من المشاريع الاقتصادية في البلد، وفي عام 2020 فقد انخفض معدل التغير السنوي للادخار، إذ بلغ (4.0-%)، وهذا ما صاحبه انخفاض في معدل التغير السنوي للناتج والدخل القومي بسبب جائحة كورونا وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي للبلد. وتشير بيانات الجدول بأن متوسط معدل التغير السنوي للادخار بلغ (86.4) وبمعدل نمو مركب للادخار بلغ (9.5%) خلال مدة البحث، بينما بلغ النمو المركب للناتج (5.1%) وبلغ متوسط معدل التغير للناتج (3.8%) بينما بلغ النمو المركب للاستثمار (7.8%) وبلغ متوسط معدل التغير للاستثمار (31.9%) خلال مدة البحث فيما بلغ النمو المركب للدخل القومي (5.6%) في حين بلغ متوسط معدل التغير للدخل (4.7%) ويتضح بأن متوسط معدل التغير للادخار كان اكبر من معدلات التغيرات الاخرى بسبب عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية في البلد مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وتحوط المواطنين والدولة بالاحتفاظ بجزء من المدخرات لمواجهة الطوارئ وعدم استثمارها في نشاطات اقتصادية وهذه هي حالة الدول النامية التي يحتفظ أفرادها بالادخارات على شكل اكتناز مما يدل على عدم رغبة المواطن باستثمارها لعدم حصول استقرار اقتصادي، فضلاً عن ضعف الوعي الادخاري لدى المواطنين استثمار أموالهم ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (43) وكالآتي:

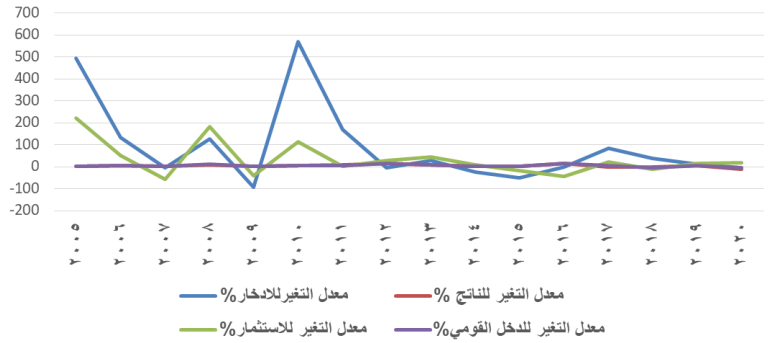

الشكل (4) معدلات التغير للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والدخل القومي في العراق للمدة (2005-2020)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. للمدخرات دوراً كبيراً في عملية النمو الاقتصادي وهذا ما شارت إليه المدارس الاقتصادية ولابد من توفير الظروف الملائمة والتي تعمل على تشجيع المدخرات المحلية لتمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة.
٢. أثرت الأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية على العراق بشكل كبير وكان نتائجها انخفاض حجم المدخرات المحلية وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
٣. تعد مشكلة انخفاض المدخرات المحلية من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق ويعود السبب إلى قلة الوعي بأهمية المدخرات والدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية.
٤. توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي على الأجليين القصير والطويل معاً وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.
٥. يبين البحث وجود علاقة طردية بين صافي الدخل والنمو الاقتصادي في بلدان الدراسة في الأجل الطويل ولم تحدث علاقة بينها على الأجل القصير.
٦. أوضحت بيانات البحث بأن متوسط التغير للادخار في العراق بلغ (86.4%) وبلغ النمو المركب للادخار (9.5%) مما يدل على ان العراق يمتاز بمتوسط معدل تغير للادخار كونه معتمد على الصادرات النفطية.

ثانياً: التوصيات:

١. الاهتمام بالعوامل التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في العراق وتطورها والتنبؤ بقيمتها المستقبلية واتخاذ التدابير اللازمة التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي.
٢. الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي اذ اصبح ضورة ملحة من اجل السيطرة على حركة المتغيّرات الاقتصادية لضمان كفاءتها العالية لكي يتمكن العراق من تجاوز الأزمات أو تقليل تأثيراتها عليها.
٣. العمل على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي من شانه تهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والاجنبية للدخول في المشروعات الاستثمارية المختلفة.
٤. نشر الوعي الادِّخاري وتشجيعه ووضع الخطط التي تقوم على أسس تربوية وإعلامية من اجل تعزيز مفهوم الادخار والاستثمار في المدارس والجامعات.
٥. أظهر البحث بضرورة خلق منشأت ادخارية يتم من خلالها تنمية قطاعات اقتصادية ذات جدوى عالية، إذ اثبت البحث بأن زيادة الادخارات لمدة ثلاث سنوات سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي للاستثمارات والتضخم والنمو الاقتصادي في الأجل القصير وسيحدث بعدها نمواً كبيراً على الأجل الطويل.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. ادم، فتحي احمد علي (2015)، أثر الادخار المحلي على النمو في السودان (1990-2013)، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا.
٢. البريشي ا، اسماعيل محمد (2016)، الادخار في الفقه المالي الاسلامي مفهومه مشروعته ضوابطه، بحث، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، مج (12)، ع (3).

٣. جدي، طارق (2005). تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الادخار المحلي في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء INPS الجزائر.
٤. الجنابي، نبيل مهدي (2017)، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية: https://www.facebook.com/EconLibrary.
٥. خالدية، بالعجين (2017). محددات الادخار العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2012)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد بخيضر بالكسرة، العدد 46.
٦. خليل، سامي (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي (ج أ) المفاهيم والنظريات الحديثة دار كاظمة للنشر، الكويت.
٧. زناقي، موخاس (2017)، أثر الادخار في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1980-2016، رسالة ماجستير (منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
٨. زيتوني، عبدالقادر (2011)، محددات الادخار في الادخار العائلي بالجزائر دراسة قياسية للمدة 1970-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.
٩. سليمان، عمران (2016)، دراسة اقتصادية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
١٠. الصبيحي، علي نبع صايل (2021)، قياس وتحليل مصادر التضخم وانعكاسها على مستقبل الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠١٨)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
١١. الطاهر، اسمهان والومغلي، عامر وشقر، عامر (2004)، مبادى الاقتصاد الكلي، ط١، دار البداية، عمان.
١٢. طوروس، وديع (2010). الاقتصاد الكلي، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس.
١٣. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف (2011)، الادخار مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة، ط١، دائرة الفنون الاسلامية والعمل الخيري بدبي، الامارات العربية المتحدة.
١٤. العيسي، نزار سعد الدين وابراهيم سليمان قطف (2006)، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، جامعة عمان الاهلية، عمان.
١٥. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم والزبيدي، حسن الطيف (2009)، مبادئ علم الاقتصاد، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٦. فريح، جواد شاكر (2015)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الاردني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال.
١٧. الفلاحي، معن ارثيع عبد حمادي (2009)، العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
١٨. القريشي، محمد صالح تركي (2010)، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأُردن، عمان.
١٩. كمال، عامر (2014)، نظرية التوقعات الرشيدة وكفاءة أسواق المال، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ٢، العدد ١١.
٢٠. المتيم، محمود احمد والمخزني، اماني صلاح محمود (2020)، أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، كلية التجارة، المجلد 1، العدد 1.
٢١. مراد، جنيدي (2006)، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال اشعة الانحدار الذاتي (VAR) (1970-2004)، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
٢٢. نور اليقين، خلادي ايمان (2012)، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
٢٣. هوشيار، معروف (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

24. Dilts, 2006, Introduction to macroeconomic, E202, Indiana. Purdue university.
25. Mecahrern, 20r2 (2012). Economics A contemn parry Introduction, south western, engage learning, USA.
26. Todar & Smith, 2003, Economic Development, Addison Wesley, 8ème edition, P: 85.